رعى الله زمان «2-1»

لطف محمد الكستبان

حكى لي والدي رحمه الله بأن سكان العاصمة صنعاء لم يشعروا بقيام الحرب العالمية الثانية آنذاك إلا عند انعدام الكيروسين (الجاز) الذي كان يأتيهم من الخارج عبر الموانئ البحرية

وكان يستعمل في إشعال لمبات الإضاءة حينذاك قبل وصول الكهرباء ، وعند سؤالهم لبعض تجار صنعاء عن سبب انقطاع الجاز أخبروهم بأن حربا عالمية قد نشبت بين دول العالم الخارجي والبحر مغلق.

وهذا الكلام يدل على معاني ودلالات عظيمة أهمها أن الناس في تلك الحقبة الزمنية كانوا يعتمدون في حياتهم المعيشية على الإنتاج المحلي وعلى الاكتفاء الذاتي في منازلهم ابتداء من المياه الصحية النقية التي كانت تستخرج من آبارهم الخاصة وحتى الملابس المصنوعة محليا ، فقد كانت جميع المنازل تحتوي على بئر للمياه وفرن خاصة (التنور) تشعل بالحطب لإعداد الخبز بأنواعه والذي كان يعتمد أيضا على القمح والشعير والذرة المنتج محليا وكذلك على الحطب الذي كان يجمع من الأشجار ومصدر كل ذلك هو المناطق الريفية القريبة وغير ذلك من المواد الغذائية مثل البيض واللحوم والألبان والخضروات والفواكه المتنوعة الخالية من المبيدات ، وأما الملابس فقد كانت صناعتها وحياكتها من الإنتاج المحلي، وحتى أدوات النجارة والبناء فكان إنتاجها محليا أيضا ، إذاً فقد كان آباؤنا محقين في كلامهم بأنهم لم يشعروا بقيام الحرب العالمية الثانية إلا بانقطاع الكيروسين نتيجة للاكتفاء المحلي لكافة المنتوجات نظرا لعدم وجود أية اتصالات أو أجهزة الراديو التي كانت محرمة عليهم آنذاك.

وأتذكر بأن تلك المنتجات المحلية وكذا الاكتفاء الذاتي قد استمرت حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي حيث لم نشعر نحن ومن عاصرنا حصار السبعين يوما للعاصمة صنعاء بأي نقص سوى (السكر) والذي كنا نعوض عنه بوضع قطعة من (المليم) السكرية على ابريق الشاي أو القهوة.

ولكن نتساءل ما الذي حدث لنا اليوم؟ كيف تغيرت حياتنا إلى الأسوأ؟ أهي عوامل اقتصاديةأم اجتماعية؟ أم خضعت أنماط حياتنا لمتغيرات دولية؟ واعتقد ومعي الكثيرون بأن التوسع السكاني في العاصمة وغيرها من المدن قد لعبت دورا في التغيير وانعكس ذلك سلبا على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية فهذا التوسع قد تم واستمر في ظل غياب الخطط والبرامج وأدى بدوره إلى تدهور الخدمات الضرورية مثل انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر ومنظم وينطبق ذلك على المياه التي تنقطع لعدة أيام وأصبح وصولها إلى المساكن بشكل متقطع ومصحوبة بالأتربة والصدأ وهو الأمر الذي أصاب الكثير بأمراض الكلى والكبد وغيرها من الأمراض.

نعم لقد تبدل حالنا إلى الأسوأ وحتى عند استخدامنا لتناوير الغاز المصنوعة كبديل للتناوير الطبيعية التي كانت في كل بيت سواء في المدن أو الريف فأصبح الخبز لا طعم له ولا رائحة .. أرأيتم كيف تبدل حالنا حتى أصبحنا نستورد أدوات النجارة وحتى الحدادة من الخارج الأمر الذي يهدد صناعتها في بلادنا بالانقراض بسبب الاستيراد رغم أن صناعتها صامدة إلى اليوم في وجه الغزو الخارجي.

هل وصل الحال بنا أن نستورد الثوم من الخارج؟ بالرغم من أن الثوم اليماني من أشهر الثوم في العالم مثله مثل البن الذي نقضي عليه تدريجيا بالتوسع بزراعة القات ، وحتى الخضار والفواكه والقات ولحوم الدجاج التي تصيبنا بالكثير من الأمراض نتيجة البودرة التي يعتني بها أصحاب المزارع وذلك برش المبيدات المحرمة بغرض إنعاشها وسرعة تسويقها والأهم لديهم هو الكسب المادي وطز في صحة المستهلك.

أما القات فأتذكر وأنا طفل صغير فقد كنت عندما أذهب إلى والدي في مقيله لأخذ مصروفي ، فالبرغم من أن مكان هذا المقيل يقع في الدور الخامس أو السادس من البيت فإني والله كنت أشتم رائحة القات وأنا على باب ذلك المنزل وهو ما يعني بأن زراعته كانت تتم بعناية تامة وسقيه بمياه نظيفة حسب توفرها وكان يقتصر على نوعين أو ثلاثة أنواع ، وأما اليوم فزراعته تتم برشه بمواد ومبيدات سامة وأنواعه توسعت إلى العشرات مما أدى ويؤدي إلى إصابتنا بأمراض مختلفة تؤدي إلى الوفاة بعد أن أرهقت جيب وصحة المواطن أملا في الشفاء سواء في الداخل أو الخارج.

دور المجتمع في مكافحة الفساد

د/ فؤاد عبد الوهاب علي الشامي

الفساد كما يعرفه الجميع هو كل تصرف يخالف الدين والقانون والأخلاق الحميدة سواء كان هذا التصرف صغيرا أو كبيرا واضحا أو مخفيا ، وللفساد صور ومظاهر عديدة منها المالي والأخلاقي والإداري والتعسف في استغلال السلطة ومواقع المسئولية الاجتماعية ..s

والفساد هو واحد في كل المجتمعات إلا أنه يختلف بالدرجة لا بالنوع، ومكافحته واجب ديني وواجب وطني ، ويقوم بهذه المسئولية كل أفراد المجتمع رجالا ونساء حكاما ومحكومين هيئات رسمية ومنظمات مجتمع مدني وعلى الجميع التعاون في ذلك ، ويأتي دور المجتمع من هذا المنطلق.

والمقصود بالمجتمع في موضوعنا هذا الفرد والأسرة والجماعة غير المنضمين في مؤسسات المجتمع المدني ، وقد كفل ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقانون اليمني لمكافحة الفساد الحق للمجتمع في ممارسة دوره في هذا الجانب دون أن يضطر للانضمام إلى منظمة أو مؤسسة مدنية أو رسمية للقيام بهذا الدور.

وسوف يتم تناول دور المجتمع من خلال فئاته المذكورة على النحو التالي:

دور الفرد:

يضطلع الفرد بدور هام في مجال مكافحة الفساد وإذا قام بدوره بشكل إيجابي فسوف يساعد ذلك في تخفيف الجهد الذي تبذله المؤسسات الرسمية المعنية في هذا المجال ، وهذا الدور يتلخص في تفعيل الرقابة الذاتية على النفس من خلال تربيتها على القيم الدينية والأخلاقية واحترام المجتمع وحب الوطن ومعرفة الطرق التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم الفساد والابتعاد عنها ، ويقوم الفرد بدوره من خلال إطارين الشخصي والعام ، ففي الإطار الشخصي عليه أن يراقب سلوكه وتصرفاته اليومية مع الآخرين حتى لا يتسبب ذلك في الإساءة إليهم ، لأن الفساد يبدأ من تلك النقطة، فخيانة الأمانة وظلم الآخرين وسوء التصرف وعدم احترام قيم وأخلاق المجتمع تعتبر من مظاهر الفساد والتي تبدأ بسلوك شخصي ثم تتحول إلى فساد منظم ، ومن الضروري أن يتم توعية جميع أفراد المجتمع بأهمية إصلاح السلوك الشخصي باعتباره تجفيفاً لمعظم منابع الفساد ، فعندما يتعود الفرد على خيانة أخيه أو صديقه أو جاره يسهل عليه خيانة عمله ووطنه ، وعندما يمارس الظلم مع الآخرين يهون عليه أثناء ممارسته للعمل العام تقديم مصالحه على مصالح الوطن دون مراعاة لحقوق أي شخص سواه ، وإذا نشأ على عدم احترام قيم وأخلاق المجتمع يسهل عليه ممارسة الفساد بكل أشكاله دون رادع يمنعه من ذلك، وإذا نجح الفرد في السيطرة على نفسه أصبح فردا إيجابيا في المجتمع.

كان ذلك على المستوى الشخصي، أما دور الفرد في مكافحة الفساد على المستوى العام فهو دور هام أتاحته له القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد ، ويأتي ضمن الدور الرقابي للمجتمع من خلال التبليغ عن أي قضية قد يطلع عليها أثناء قيامه بعمله أو أثناء تعامله مع أي جهة أو بأي طريقة كانت ، ويعتمد دوره على تبليغ الجهات المختصة فقط وهي سوف تقوم بدورها في المتابعة والتحري عمّا ورد إليها ، ويكتسب دور الفرد أهمية كبيرة نظرا لأن معظم قضايا الفساد تتم بسرية تامة في إطار شبكة تتكون من أفراد محدودين ولا تظهر إلى العلن إلا إذا تم كشفها عن طريق أحد أفراد الشبكة، ويأتي بعد ذلك دور الجهات المختصة باستكمال جوانب القضية والتأكد من صحة البلاغ ، ولهذا يعتبر أفراد المجتمع الصالحين أحد الوسائل الهامة التي يعتمد عليها في مكافحة الفساد والكشف عن مكامنه في المجتمع والدولة.

دور الأسرة:

تعتبر الأسرة حجر الزاوية في قضية مكافحة الفساد في إطار المجتمع وفي الحياة العامة ، فعندما تقوم بواجبها نحو أفرادها من خلال تربيتهم تربية صالحة بالاعتماد على التوعية بأهمية الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية وحب الوطن ، وعندما يكون رب الأسرة قدوة صالحة لأفراد أسرته ينجح المجتمع في رفد الوطن بأفراد صالحين خاليين من العقد والمشاكل التي يمكن أن تدفعهم إلى ممارسة الفساد بشتى أنواعه دون رادع ديني أو أخلاقي أو قانوني ، ومواطنين صالحين يعملون على مكافحة الفساد بالطرق المتاحة لهم ، ويقومون بواجبهم في معالجة هذه القضية بدافع ذاتي ينبع من القيم التي ربتهم أسرهم عليها ، وهنا يمكن القول بأن الأسرة إذا قامت بواجبها فهي تسهم في الحد من وقوع جرائم الفساد من خلال إيجاد جيل صالح يتحلى بالقيم الدينية والأخلاقية التي تجعل منه عدواً لتلك الجرائم مما يودي إلى منع حدوثها قبل وقوعها ، إلى جانب مساعدة الجهات المختصة على مكافحتها بالبلاغ عن أي قضية فساد يمكن أن يطلعوا عليها في الحياة العامة ، وأما إذا لم تقم الأسرة بواجبها فسوف تساهم في انتشار الفساد وتوسيع قاعدته من خلال رفد الحياة العامة بأشخاص مستعدين لارتكاب جرائم الفساد بكافة أشكالها وأنواعها معتبرين ذلك شطارة وذكاء للاستفادة من أي فرصة تلوح لهم تمكنهم من الحصول من ورائها على مكسب مادي وتحقيق مصلحة.

دور الجماعة:

الجماعة هي الوسط الذي يعيش فيه الفرد والأسرة في المدينة أو القرية ، ودورها في مكافحة الفساد يكمن في عدم تقبلها للفاسدين ، كما يتعاون أفراد الجماعة في سبيل منع حدوث الفساد في إطار الجماعة أو في إطار المجتمع المحلي أو في الإطار العام ، فعندما يشعر أي شخص عضو في جماعة صالحة بأنه متورط في قضية فساد يضطر إلى مغادرتها لأنه يعلم بأنها سوف تحاربه وتمنعه من الاستمرار في وسطها، وبذلك يقف وحيدا دون حماية من جماعته التي تعتبر من مراكز القوى التي لها تأثير واضح في المجتمع، فبعض مراكز القوى المحلية لها دور في حماية المتورطين بقضايا فساد من خلال تقديم غطاء مجتمعي يمنع عنهم المساءلة القانونية التي قد يتعرضون لها من الجهات المختصة بسبب ما قاموا به ، وهذا أدى إلى خلط المفاهيم في المجتمع، فبدلاً من أن يعمل أفراد المجتمع على إدانة جرائم الفساد يحدث العكس فتصبح جريمة الفساد عملاً بطولياً يفتخر بها من ارتكبها ، وقد اتضح ذلك في جرائم الاختطافات والتي كان المجتمع يجرم من يقوم بتلك الجرائم وإما الآن فقد تحولت القاعدة في بعض المجتمعات وأصبح هؤلاء يجدون الحماية والدعم تحت أعذار واهية مما يمكنهم من ابتزاز الدولة والمجتمع ، وإذا قامت الجماعات بواجبها في هذا المجال فسوف يتم محاصرة شبكات الفساد وكشفها أولاً بأول، وهذا يعني خروج الأفراد من حالة السلبية والتلقي إلى حالة المشاركة في حماية المجتمع من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها بسبب انتشار الفساد بين أفراده كما ذكر الدكتور فؤاد الصلاحي في بحثه (مكافحة الفساد الشراكة المجتمعية) .

التعاون بين المجتمع والدولة في مكافحة الفساد:

لا يمكن أن يحقق المجتمع بفئاته المذكورة آنفا النجاح المطلوب في مكافحة الفساد إلا في ظل استراتيجية وطنية توضح دور المجتمع (أفراد ، أسرة ، جماعة) في هذا المجال وتنظم علاقة الجهات المختصة الرسمية المسئولة عن مكافحة الفساد بالمجتمع حتى يتكاتف الجميع لتحقيق الأهداف الوطنية في مكافحة الفساد من خلال قيام كل جهة بواجبها المحدد لها مما يساعد على الاستفادة من كافة تلك الجهود ، ولتوسيع قاعدة هذا التعاون مع المجتمع يجب على الدولة أن تعمل على التعريف بقانون مكافحة الفساد ولائحته التنفيذية من خلال برامج توعوية في الإعلام والمساجد تستهدف أفراد المجتمع ، خاصة وأن القانون قد أفرد الفصل الثاني لتوضيح دور أفراد المجتمع في مكافحة الفساد ومن المواد التي تناولت ذلك ما يلي:

المادة رقم) ٢٤ (التي تنص (على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها إلى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها وتباشر الهيئة من تلقاء نفسها والتحري والتحقق من جرائم الفساد المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة)، وكذلك المادة رقم) ٢٧ (التي تنص على أن (تكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد وتوفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اللائحة إجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك).

التعاون بين المجتمع ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلغي دور المجتمع (أفراد ، أسر ، جماعات) في مجال مكافحة الفساد لأن الدور الذي يقوم المجتمع يختلف عن دور تلك المنظمات باعتبار أن دورها مؤسسي والدور الأخر فردي، ولكن يتم تنفيذ تلك الأدوار في إطار تعاون بناء ، لأن أفراد المجتمع يمكن لهم مساعدة هذه المنظمات على كشف قضايا الفساد من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بتلك القضايا وهي بدورها تتولى متابعة القضية حتى يتم البت فيها من قبل الجهات المختصة بموجب القوانين المنظمة لذلك ، كما أن منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور هام حيال أفراد المجتمع من خلال العمل في مجال التوعية والتعريف بدورهم في مجال مكافحة الفساد وبما يجنبهم الوقوع في أخطاء قد تسبب لهم مشاكل أثناء قيامهم بواجبهم .

الخاتمة :

إذا لم يقم المجتمع (أفراداً–أسرة–جماعة) بواجبهم نحو الفساد بالشكل المطلوب فسوف يشكل ذلك خطورة كبيرة على مستقبل الوطن لأن التقصير في القيام بهذا الدور سوف يسمح للفساد بالانتشار بشكل واسع دون مراعاة للدين والقيم الأخلاقية والقانون ، وبذلك يسقط المجتمع في فخ التعايش مع الفساد واعتباره جزءاً من ثقافته وقيمه الاجتماعية كما سيتسبب ذلك في ترك الدولة وحيدة في معركة مكافحة الفساد مما يزيد من الأعباء التي تتحملها في هذا المجال.

محطات

الوحدة السكنية تستغيث وتطالب

كروان الشرجبي

شهدت محافظة عدن في الآونة الأخيرة حملة شاملة من أجل نظافتها وتحسين مظهرها، وذلك استعداداً لاستقبال خليجي عشرين، وطبعاً تلك الأعمال صرفت أموالها من ميزانية خليجي عشرين!!

والمتعارف عليه أن أي تحسينات لا بد أن تشمل كافة الأحياء السكنية بدون استثناء، لأن الهدف أولاً وأخيراً تحسين محافظة عدن وإبرازها بأحلى حلّة، لكن ما يحدث هو أن عملية التحسين والنظافة عشوائية ومزاجية، وهذا الكلام أتحمل أنا مسؤوليته، فقد وصلتني رسائل عدة من ساكني الوحدة السكنية، وأيضاً جاء إلي عدة أشخاص يشكون من استثناء وحدتهم السكنية من عمليات الطلاء المقامة، وكانت رسالتهم كالتالي :

في البداية نرغب في أن يتم نشر رسالتنا في صحيفة «الثورة»، لأنها الصحيفة الناطقة باسم الحكومة، ولأن كل ما يحصل لنا سببه مسؤولو وموظفو الحكومة، ولأنها تصل إلى كافة الدوائر الحكومية، فنحن نأمل أن تُقرأ رسالتنا وتصل إلى أصحاب القرار، فنحن سكان الوحدة السكنية الكائنة في مديرية المنصورة، محافظة عدن، لم يسبق لنا أن شكونا لأحد، لأننا أناس مسالمون، لكن ما حصل أثار غضبنا، فقد تم طلاء حي نجوى مكاوي الذي أمامنا ضمن حملة التحسين المقامة في المحافظة لاستقبال خليجي عشرين، وفي الحقيقة أننا فرحنا في البداية وانتظرنا أن يتم الوصول إلينا، لكننا فوجئنا بمغادرتهم، وعندما سألناهم : ونحن متى سيتم طلاء وحدتنا السكنية؟ كانت الإجابة أنها قصيرة ولن يراها أحد، لذا لا داعي لطلائها، هل نحن لا نحسب أو أن أسماءنا غير مدرجة ضمن المواطنين المقيمين في الجمهورية؟ لماذا لا يتم طلاء وحدتنا السكنية أسوةً ببقية الأحياء السكنية؟ لقد أصبح المنظر مشوهاً بالنسبة للشارع، فأمامنا أبنية نجوى مكاوي مطلية ونظيفة ونحن أمامها دون طلاء، تخيلوا المنظر، حديقة أزهار وسطها أشجار الصبار، هذا هو المنظر الآن، فنحن لا نريد إلا أن نعامل مثل البقية، فمن أجل النظافة وتحسين المدينة ندفع مبالغ مالية مضافة إلى الفواتير التي نسددها، لذا كان يجب أن تطلى وحدتنا، وهذا حق نطالب به المسؤولين «المحافظ، المجلس المحلي، الإنشاءات»، وكل مَنْ له صلة وعلاقة بالأمر.

كانت تلك المطالبة المشروعة من قبل أهالي الوحدة السكنية، فأرجو أن تُقرأ رسالتهم والعمل على تصحيح الوضع ومعاملة الجميع معاملة واحدة دون استثناء، فما قامت هذه الحملة إلا من أجل نظافة وتحسين المحافظة بأكملها.

karawan2001@hotmail.com

قلم رصاص ومحّاية!!

حسين البكري

إن (الحسبة) عند الأغنياء والأغبياء هي (المال) وما عداها لا محل له من الإعراب ففي عالمنا العربي لا قيمة لأي إنسان ضعيف وفقير.

لو كان مبدعاً أو عالماً طالما هو معدم ثم ما أهمية عمره ووجوده إن طال أو قصر وطبعاً هذا الاعتقاد جاء بسبب التخلف وقلة العقل سألني صديقي ابن زقوت: كم عمرك؟ أنت في السبعين أوليس كذلك؟ قلت: وما الذي يشغلك بأمري! قال ناصحاً: طالما أنت اليوم كبرت وأصبحت تقترب من العجز أو عدم قدرتك على مساعدة نفسك أين أولادك؟ ومن لك ليعتني بك فكرت بكلامه هل كان خائفاً عليَّ من لحظات عجزي وضعفي وأن كل ماهو المطلوب مني اليوم هو البحث عن حل عن ملجأ تعيس وكأني على علم بمواعيد الموت لأن الحياة تتوقف عند السبعين!

وما عليّ إلا انتظار اللحظة التي ستستخدم فيها «المحاية» أو (المساحة) لمسح حياتي كلها من أولها إلى آخرها.

لذا المطلوب مني الجلوس مع نفسي وحيداً وكئيباً بانتظار الموت القادم والحياة الأخرى .. أسأل الله العافية وحسن الختام.

ولكن هل ما قيل لي: أنا بعد السبعين أعيش في الوقت الضائع بينما روحي لا ترى الأمر كذلك، فأنا ما زلت أجتهد وأكتب وكل ما أحتاجه قلم ومسّاحة وأوراق بيضاء وطالما أنا بفضل الله ورعايته قادر على العطاء ومستمر في رحلتي الشاقة المؤيدة والمغلفة بكل أنواع (الكتابات) الحلويات والأحزان الفرحانة.

H__elbakri@hotmail.com

إعـــــــــلان